المفتي: عيد

هو غرة شهر ذي الحجة لعام 1447هـ، وعليه يكون يوم الثلاثاء التاسع من ذي الحجة 1447 هـ وفق 26/5/2026م هو يوم وقفة عرفة، ويوم الأربعاء العاشر منه وفق 27 أيار 2026م، هو أول أيام عيد الأضحى المبارك.

ودعا المفتي حسين، اللّه سبحانه وتعالى أن يجعله عيدا مباركا وخيرا ويمنا وبركة على المسلمين، وأن يعيده علينا وقد تحررت أرض الإسراء والمعراج من ظلم الاحتلال.

وأكد المفتي حسين، جواز التضحية بالعجول المسمنة، موضحا أن الأضحية من شعائر الإسلام الثابتة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وتكون من الأنعام وتشمل الإبل والبقر والغنم، ولها شروط فقهية من بينها السلامة من العيوب وبلوغ السن المحددة لكل نوع.

وأوضح في بيان، أن علماء الأمة اختلفوا في جواز الأضحية بالأنعام المسمنة التي لم تبلغ السن المحددة لنوعها، وجمهور الفقهاء يمنعون التضحية بالتي لم تبلغ سن التضحية، حتى لو كانت وافرة اللحم، آخذين بظواهر النصوص التي اشترطت السن، في حين أجاز بعض العلماء من التابعين ومنهم الأوزاعي وعطاء، وكذلك بعض العلماء المتأخرين، التضحية بالمسمن من العجول، ولو لم يبلغ السن المحددة، استنادا بحكمة من حكم تحديد سن الأضحية، والمتمثلة في وفرة اللحم للفقير والمحتاج.

وبين أن مجلس الإفتاء الأعلى في قراره رقم 1/13 بتاريخ 19/6/1997م أجاز إذا دعت الضرورة ودفعا للحرج التضحية بالعجول المسمنة، طالما لا يمكن تمييزها لو وضعت بين غير المسمنات. مؤكدا على أن من حكم الأضحية توفير اللحم الطيب والجيد والوفير للفقراء. وأكد أن الأخذ بجواز التضحية بالعجول المسمنة فيه تيسير على المضحي أيضا من خلال دفع الحرج الذي يلحق بكثير من الناس جراء عناء البحث عن أعمار معينة للعجول في أسواقها، وبخاصة عند قلة العرض، حيث يصعب في زماننا الحصول على عجول يتجاوز عمرها سنتين لغرض التضحية، فمعظم مربي العجول يسوقونها قبل أن تبلغ العام من العمر، وذلك بعد التسمين الذي يصل به وزنها ما يزيد عن التي بلغت العامين لو بقيت ترعى سائمة.

على اعتاب

كما استشهد مواطنان وأصيب آخرون جراء استهداف الاحتلال مجموعة من المواطنين في شارع البركة بمدينة دير البلح وسط قطاع غزة حيث جرى نقلهم إلى مستشفى شهداء الأقصى.

واستشهد مواطن على الأقل وأصيب 4 آخرون في قصف الاحتلال منطقة «كراج رفح» وسط خان يونس. كما استشهد مواطن من بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة متأثرا بجروحه بعد قصف الاحتلال البلدة في وقت سابق.

واستشهد مواطن وأصيب آخرون، مساء أمس، في قصف للاحتلال استهدف مواصي خان يونس.

وفي مدينة غزة، أصيب تسعة مواطنين إثر غارة جوية استهدفت محيط مبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون في حي تل الهوا جنوب غرب المدينة، وجرى نقلهم إلى مستشفى القدس التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

وأفادت مصادر محلية، بأن مدفعية الاحتلال استهدفت المناطق الشرقية والجنوبية من خان يونس، بالتزامن مع إطلاق نار مكثف من آليات الاحتلال المتمركزة قرب المناطق الحدودية شرق وجنوب المدينة. كما شهدت المناطق الشرقية لمخيم البريج وسط القطاع، قصفا مدفعيا كثيفا، ما أثار حالة من الخوف والهلع في صفوف المواطنين. وفي مدينة غزة، أطلقت زوارق الاحتلال الحربية نيرانها باتجاه سواحل المدينة، دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع إلى 72,763 شهيدا، و172,664 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول 2023.

وأفادت بأن مستشفيات قطاع غزة استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية 6 شهداء و19 إصابة. وأشارت إلى أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول الماضي ارتفع إلى 871 شهيدا، وإجمالي الإصابات إلى 2,562، فيما جرى انتشال 776 جثمانا. وأوضحت، أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

انخفاض على

الجبلية، حارا نسبيا في بقية المناطق، حيث يطرأ انخفاض على درجات الحرارة. والأربعاء، يكون الجو غائما جزئيا إلى صاف معتدلا في معظم المناطق، ولا يطرأ تغير على درجات الحرارة.

الجنائية الدولية

موافقة إسرائيل على اختصاص المحكمة ليست شرطا للنظر في طلبات إصدار مذكرات الاعتقال.

وعلى صلة، حظرت 8 دول دخول الوزيرين الإسرائيليين المتطرفين، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، إلى أراضيها منذ اندلاع الحرب، بينها أستراليا وكندا وإسبانيا وبلجيكا والنرويج ونيوزيلندا.

كما أدرجت هولندا الوزيرين المتطرفين، في تموز/ يوليو الماضي، ضمن قائمة تمنع دخولهما إلى الدول الـ29 الموقعة على اتفاقية شنغن، على خلفية تحريضهما على العنف ضد الفلسطينيين ودعواتهما إلى التطهير العرقي في غزة وتوسيع الاستيطان.

وتحاول إسرائيل منذ أشهر الالتفاف على صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية؛ حيث حاولت مرارا التشكيك في الولاية القضائية للمحكمة على مواطنيها، مستندة إلى أنها ليست عضوا في «نظام روما الأساسي» المنشئ للمحكمة.

غير أن الهيئات القضائية في لاهاي ردت هذه الدفوع مؤكدة اختصاصها بالنظر في الجرائم المرتكبة على الأراضي الفلسطينية (العضو في المحكمة منذ 2015)، ما جعل القادة الإسرائيليين، مهددين بملاحقات دولية تقيد حركتهم الخارجية بشكل كبير. وتعتمد الجنائية الدولية في بعض الحالات آلية «مذكرات الاعتقال السرية» لحماية سير التحقيقات، وضمان عدم عرقلة العدالة، أو لتسهيل توقيف المطلوبين أثناء سفرهم الدولي. ويشكل هذا التطور، توسيعا لنطاق الملاحقة القضائية الدولية ضد إسرائيل.

الامم المتحدة

فلسطينيا. وأشار الخيطان، إلى أن أحد الشهداء كان فتى يبلغ من العمر 17 عاما ظهرت عليه علامات مجاعة شديدة وقت استشهاده.

وأضاف أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي نشرت معلومات عن شهداء إضافيين، لكنها لم تقدم تفاصيل كافية للتحقق من هويات الشهداء، وشدد على ضرورة إنهاء هذا النظام، وأن تحترم إسرائيل بصفتها قوة احتلال القانون الدولي لحقوق الإنسان والتزاماته.

وأكد ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة في كل حالة وفاة أو تعذيب أو سوء معاملة أو أي معاملة مهينة أخرى، ومحاسبة المسؤولين عنها.

اصابات واعتقالات

شنوا عدوانا على منطقة تل العاصور، ما أدى لمواجهات مع المواطنين الذين تصدوا لهم، فيما اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة بالتزامن مع عدوان المستوطنين ، وأطلقت الرصاص باتجاه المواطنين ما أدى لإصابة الفتى.

واعتدت قوات الاحتلال على مواطن من بلدة أوصرين جنوب نابلس واعتقلت سبعة آخرين خلال اقتحامها أنحاء متفرقة من الضفة المحتلة بينهم شابان بعد الاعتداء عليهما والاستيلاء على مركبتهما.

وأخطرت قوات الاحتلال بوقف العمل والبناء في 10 منازل بينها مأهولة في بلدة بتير غرب بيت لحم.

وأصدر جيش الاحتلال أمرا عسكريا، بمصادرة 22 دونما و803 أمتار، من أراضي بلدة قباطية، جنوب جنين، القريبة من قرية حداد السياحية، في محيط مستوطنتي «جانيم» و«كاديم»، اللتين أعلن الاحتلال العودة إليهما، بعد 21 عاما من إخلائهما.

وأكد رئيس البلدية، بلال عساف لـ «الحياة الجديدة»، أن مخططات الاحتلال تستهدف قباطية من عدة جهات.

وأشار إلى عزم الاحتلال تنفيذ شارع استيطاني يربط مستوطنة دوتان، المقامة على أراضي عرابة، بمستوطنة تجري إقامتها في جبل السالمة بقرية رابا، شرق المدينة، عبر قباطية ومسلية.

وأفاد بمخططات أخرى يجري تداولها لإقامة مستوطنة بين بلدتي الزبابدة وقباطية، وعلى مقربة من معسكر الزبابدة الذي أخلي عام 2005. وأوضح عساف، أن المخططات الاستيطانية تهدد الأراضي الزراعية، والكسارات، والمنشآت الاقتصادية.

في سياق متصل، شرع الاحتلال بعمليات توسع استيطانية، ومصادرة أراض، وشق طرق شملت حي الجابريات في المدينة، وبلدات في جهاتها الأربع: عرابة، ويعبد، وسيلة الظهر، وجبع، واليامون، وسيلة الحارثية، وبرطعة الشرقية، وقرى: رمانة، وعانين، والفندقومية، وعجة، والعصاعصة، والعطارة، والطرم، وزبدة، وخربة فراسين، وأم الريحان، ورابا، وجلبون، وفقوعة.

وأصيب خمسة مواطنين، جراء اعتداء نفذه مستوطنون في قرية مراح رباح جنوب بيت لحم. وأدى مستوطنون طقوسا تلمودية عند مدخل سنجل شمال رام اللّه، وهاجموا مركبة عمومية عند مدخل يعبد قرب جنين، وقطعوا 150 شجرة مثمرة في أراضي قرية ياسوف شرق سلفيت، واعتدوا على رعاة أغنام في خربة الطويل التابعة لأراضي عقربا جنوب نابلس، وقاموا بدهس إحدى المواشي أثناء رعيها في المنطقة.

استيطان متصاعد

«مجمع أمني» جديد على أنقاض مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، يشمل مكتبا لوزير الجيش، ومتحفا لجيش الاحتلال، ومكتب تجنيد.

كما أقرت مصادرة عقارات فلسطينية في طريق باب السلسلة، داخل البلدة القديمة في القدس، تمهيدا لإخلاء أصحابها الفلسطينيين لصالح توسيع «الحي اليهودي».

قانون الإعدام

وتوضح خطوة، بدء إجراءات تطبيق قانون عقوبة الإعدام على فلسطينيين متهمين بتنفيذ عمليات قتل، أن مصادقة الكنيست على القانون لم تكن كافية وحدها لتطبيقه في الضفة المحتلة لأنها لا تخضع مباشرة للقانون المدني الإسرائيلي في هذه القضايا، بل لمنظومة أوامر ومحاكم عسكرية، لذلك احتاجت حكومة الاحتلال إلى تعديل «أمر تعليمات الأمن حتى يصبح بالإمكان تطبيق العقوبة» داخل المحاكم العسكرية العاملة في الضفة المحتلة.

وجاء التعديل بتوجيه من كاتس، وبعد مصادقة الكنيست الشهر الماضي على القانون الذي بادر إليه بن غفير وحزب «عوتسما يهوديت».

وحسب بيان مشترك صدر عن كاتس وبن غفير، فإن القانون يستهدف من تصفهم إسرائيل بـ»المخربين» الذين ينفذون عمليات قتل ضد يهود، في صياغة تعكس الطابع السياسي والقومي للخطوة.

وقال كاتس إن «عهد الاحتواء انتهى»، مضيفا أن من يقتل يهودا «لن ينتظر صفقات تبادل ولن يحلم بالإفراج عنه»، على حد تعبيره.

أما بن غفير فقال إن «الحكومة وعدت ونفذت»، معتبرا أن من ينفذ عملية قتل ضد يهود «يجب أن يعرف أن نهايته ستكون عقوبة الإعدام لا صفقة إفراج».

وتحمل الخطوة دلالة أوسع من مجرد تعديل قانوني، فهي تنقل قانونا أقره الكنيست إلى حيز التطبيق في الضفة الغربية عبر الأوامر العسكرية، وتمنح المحاكم العسكرية صلاحية فرض عقوبة الإعدام في ملفات أمنية، كما تفتح الباب أمام انتقادات حقوقية وقانونية واسعة، خاصة في ظل واقع تتحاكم فيه الغالبية الساحقة من المواطنين الفلسطينيين أمام محاكم عسكرية إسرائيلية لا أمام جهاز قضائي مدني.

وكان الكنيست أقر في الثلاثين من شهر آذار الماضي، بالقراءتين الثانية والثالثة، قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

متحف ومكتب على أنقاض مقر الأونروا

وأقرت حكومة الاحتلال، إقامة «مجمع أمني جديد» على أنقاض مقر الأونروا في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، يشمل مكتبا لوزير الاجيش، ومتحفا لجيش الاحتلال، ومكتب تجنيد.

وجاء القرار وفق بيان مشترك صدر عن وزارة جيش الاحتلال وبلدية الاحتلال في القدس، نص على إقامة المنشآت الجديدة على أراضي مجمع «الأونروا» السابق الذي استولت عليه سلطات الاحتلال مطلع العام الجاري.

وحسب البيان، ستخصص مساحة تبلغ 36 دونما لصالح وزارة الجيش لإقامة «متحف جديد للجيش الإسرائيلي» ومكتب تجنيد «متطور»، إلى جانب مكتب لوزير جيش الاحتلال.

وقال كاتس إن القرار الذي اتخذته الحكومة «يتعلق بالسيادة والصهيونية والأمن»، مضيفا: «لا شيء أكثر رمزية من إنشاء مكتب التجنيد على أنقاض مجمع الأونروا»، على حد تعبيره.

وأضاف: «هذه رسالة واضحة لجميع أعدائنا: نواصل بناء القدس وتعزيز سيطرتنا عليها من موقع قوة»، كما هاجم وكالة الأونروا، واصفا إياها بأنها «منظمة داعمة للإرهاب»، بسب تعبيره.

واعتبر كاتس أن الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو صادقت على مقترحه لإقامة المجمع الجديد، مضيفا: «حررنا منطقة جديدة في القدس»، على حد تعبيره؛ في قرار يتزامن مع ذكرى احتلال المدينة وفقا للتقويم العبري.

من جهته، قال وزير البناء والإسكان الإسرائيلي، حاييم كاتس، إن إقامة متحف الجيش ومكتب التجنيد الجديد «خطوة ضرورية ومهمة»، مضيفا أن إسرائيل «تحول مساحة كانت تستخدم من قبل هيئة دولية معادية إلى مساحة للحفاظ على تراث إسرائيل وتحسين ظروف المجندين»، على حد قوله.

مصادرة عقارات في باب السلسلة

كما أقرت حكومة الاحتلال مصادرة عقارات فلسطينية في طريق باب السلسلة، داخل البلدة القديمة في القدس، تمهيدا لإخلاء أصحابها الفلسطينيين لصالح توسيع «الحي اليهودي».

وتمتد العقارات المستهدفة من خارج باب السلسلة وحتى المنطقة المطلة على ساحة البراق، وتشمل نحو 50 عقارا ما بين منازل ومحال تجارية ومبان تاريخية وأوقاف إسلامية

وأعاد القرار الاحتلالي فتح ملف يعود إلى ما بعد احتلال القدس عام 1967، وصف بأنه من أخطر الإجراءات التهويدية منذ سنوات في البلدة القديمة بالقدس، إذ يستهدف 50 مبنى فلسطينيا في منطقة تعد أحد أهم المداخل المؤدية إلى المسجد الأقصى، ويثير مخاوف من تهجير جماعي للمقدسيين، والسيطرة على المزيد من العقارات التاريخية المحيطة بالأقصى.

ردود فعل

واعتبرت محافظة القدس أن إقامة منشآت عسكرية إسرائيلية على أنقاض مقر الأونروا تمثل «تصعيدا خطيرا وخرقا فاضحا للقانون الدولي»، مؤكدة أن الخطوة تنتهك الحصانات والامتيازات الممنوحة لمؤسسات الأمم المتحدة. وقالت المحافظة إن المخطط يعكس «توجها استعماريا متصاعدا لفرض وقائع تهويدية جديدة في القدس المحتلة»، معتبرة أن إقامة متحف لتراث جيش الاحتلال قرب «تلة الذخيرة» يمثل محاولة لتعزيز الرواية العسكرية الإسرائيلية وربط المواقع الفلسطينية التاريخية بالسردية الاحتلالية.

من جانبها أكدت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية ان الإجراء الاحتلالي يعد تصعيدا خطيرا، وانتهاكا لالتزامات إسرائيل بصفتها القوة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة ما يتعلق بحماية الهيئات الإنسانية الدولية وضمان عملها دون عرقلة، إضافة إلى اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946 ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة، مؤكدا أن هذا التغول الاستيطاني- الاستعماري يمثل سابقة خطيرة وتحديا سافرا للمنظومة الدولية بأسرها.

وأوضحت أن هذا المخطط الاستعماري يمثل ترجمة عملية وميدانية للتشريعات العنصرية الباطلة التي سنتها منظومة الاحتلال

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين مصادقة سلطات الاحتلال على مخطط للاستيلاء على عقارات فلسطينية في حي باب السلسلة، في خطوة استعمارية خطيرة تهدف إلى تعزيز السيطرة الاستيطانية على محيط المسجد الأقصى المبارك، وتطهير عرقي لتهجير أبناء شعبنا من المدينة المقدسة وتهويدها.

وأشارت إلى أن المخطط يستهدف عددا كبيرا من المباني والعقارات التي تعود ملكيتها لعائلات من أبناء الشعب الفلسطيني الأصيلة في القدس، وتضم مباني وأوقافا إسلامية تعود بعضها للعصور الأيوبية والمملوكية والعثمانية، الأمر الذي يشكل اعتداء مباشرا على الإرث الحضاري والتاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني وللعالم الإسلامي في مدينة القدس المحتلة.

وحذرت من خطورة استهداف حي باب السلسلة، باعتباره أحد أهم الممرات التاريخية المؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك، بما يعكس سياسة إسرائيلية ممنهجة لتفريغ محيط الأقصى من سكانه الفلسطينيين، وفرض وقائع تهويدية جديدة بالقوة، وتغيير الواقع التاريخي والديموغرافي والقانوني القائم في البلدة القديمة.

ائتلاف نتنياهو

سياسية من الائتلاف، على أن يكون غير ملزم بمواقف المستشار القانوني. وبحسب الاقتراح، يدخل القانون حيز التنفيذ فور المصادقة عليه في الكنيست.

ويسعى رئيس اللجنة، سيمحا روتمان (الصهيونية الدينية)، إلى تمرير المشروع بالقراءة الأولى على الأقل، بما يسمح بفرض «قانون الاستمرارية» عليه في الكنيست المقبل، وبالتالي متابعة العملية التشريعية من حيث توقفت.

وفي أعقاب ذلك، بعثت منظمات إسرائيلية، بينها «الحركة من أجل جودة الحكم»، رسالة إلى المستشارة القضائية للكنيست، حذرت فيها مما وصفته بـ»المساس الخطير بشفافية عمل الكنيست وبآليات التشريع السليمة»، معتبرة أن المشروع يغير بصورة جوهرية ميزان الصلاحيات بين المستوى السياسي ومنظومة إنفاذ القانون.

وفي موازاة ذلك، تشهد لجنة الاقتصاد مناقشات مطولة بشأن «إصلاح الإعلام» الذي يدفع به وزير الاتصالات، شلومو كرعي، وسط احتجاجات من المعارضة على ما وصفته بمحاولات تمرير التشريعات بوتيرة متسارعة ومن دون رقابة قانونية كافية.

ونقلت الصحيفة عن أعضاء في المعارضة قولهم إن رئاسة اللجنة حددت جلسات تمتد لساعات طويلة «بشكل يضر بقدرة أعضاء الكنيست على أداء دورهم البرلماني»، فيما كشفت عضو الكنيست، شيلي تال ميرون (ييش عتيد)، أن نسخة جديدة من «قانون البث» تضم 178 صفحة أرسلت لأعضاء اللجنة قبيل دخول السبت، من دون أن تمر عبر المستشارين القانونيين للجنة وفق الإجراءات المتبعة.

كما يناقش الائتلاف مشروع قانون يمنح الحكومة سيطرة مباشرة على ميزانية هيئة البث العامة الإسرائيلية، عبر تمويلها من ميزانية الدولة وإخضاعها لمصادقة الحكومة السنوية، إلى جانب تقليص ميزانيتها، في خطوة تقول المعارضة إنها تهدف إلى تقويض استقلالية الإعلام العام.

وفي ملف الاستيطان، تستعد لجنة التعليم لعقد ثلاث جلسات لتحضير مشروع قانون إنشاء «سلطة تراث» جديدة في الضفة الفلسطينية المحتلة للقراءتين الثانية والثالثة، إلى جانب مناقشة مشروع قانون يمنح امتيازات ضريبية للمستوطنات.

كما تعقد لجنة الأمن القومي جلسات تتناول ما يصفه الائتلاف بـ»المساس بحرية الصحافة»، على خلفية فحص تجريه الشرطة الإسرائيلية بشأن القناة 14 اليمينية المقربة من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى جانب جلسة تبحث رفض المستشارة القضائية تمثيل عناصر شرطة في دعاوى تعويضات رفعت ضدهم.

وفي سياق آخر، من المتوقع أن تناقش لجنة الدستور، الأربعاء، مشروع قانون يمنع الصلاة المختلطة عند حائط البراق، قدمه عضو الكنيست، آفي معوز، ويستهدف صلوات التيارات الإصلاحية والمحافظة، في خطوة اعتبرت الصحيفة أنها تأتي لإرضاء الأحزاب الحريدية داخل الائتلاف الحاكم.

إعادة طرح قانون التجنيد

وذكر أعضاء كنيست حريديون أمس، أن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية أبلغهم بأن مشروع قانون إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية سيطرح مجددا للنقاش في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست اليوم الإثنين، وأنه لا يزال يتوقع التصويت على مشروع قانون حل الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم الأربعاء المقبل.

وكانت كتلة «يهدوت هتوراة» أعلنت، الأسبوع الماضي، أنها بصدد تقديم مشروع قانون حل الكنيست احتجاجا على عدم تقدم إجراءات تشريع قانون التجنيد وبعد إبلاغ نتنياهو الأحزاب الحريدية أن هذا القانون لن يطرح للتصويت عليه في الكنيست بسبب عدم وجود أغلبية مؤيدة له في الائتلاف، لكن الائتلاف قدم مشروع قانون حل الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، في محاولة للسيطرة على القرار بشأن موعد الانتخابات المبكرة.

وأعلن الزعيم الروحي لكتلة «يهدوت هتوراة»، الحاخام دافيد لاندو، الخميس الماضي، أنه لم يعد هناك ثقة بنتنياهو بسبب عدم سن قانون الإعفاء من التجنيد وأن الحريديين لن يكونوا جزءا من الكتلة الداعمة لنتنياهو بعد الآن.

وأعلن لاندو، أمس، أنه «أوعز لأعضاء الكنيست من يهدوت هتوراة، بعدم الانجرار إلى خدع سياسية وأن يؤيدوا حل الكنيست يوم الأربعاء». ونقلت القناة 12 عن مصادر في «يهدوت هتوراة» قولها إنه سيستمر تقدم إجراءات حل الكنيست حتى لو استأنفت إسرائيل الحرب على إيران.

ونقل موقع صحيفة «هآرتس» الإلكتروني عن مصادر في حزب شاس قولها أيضا إنهم تبلغوا من مكتب نتنياهو بأنه سيحاول تقديم مشروع القانون وأن من شأن ذلك أن يهدئ التوتر بين الحاخام لاندو ونتنياهو. وسيجري البحث في لجنة الخارجية والأمن في احتمالات سن قانون الإعفاء من التجنيد، رغم وجود معارضة للقانون داخل الائتلاف ومن جانب الاستشارة القضائية للجنة.

لكن الصحيفة ذكرت، نقلا عن أعضاء كنيست في «يهدوت هتوراة»، أنه في حال طرح قانون الإعفاء من التجنيد للتصويت، فإن الحاخامات سيطالبون بأن يقرروا بشأن تأييدهم لحل الكنيست، ما يدل على أن نتنياهو يأمل بإرجاء التصويت على حل الكنيست.

ترامب: لن

نقاط تطالب فيها خصوصا بأن تحتفظ إيران فقط بمنشأة نووية واحدة وبأن تنقل مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب إلى واشنطن.

وأشارت إلى أن واشنطن رفضت الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج «حتى بنسبة 25 بالمئة» أو دفع أي تعويضات عن الأضرار التي لحقت بإيران خلال الحرب التي اندلعت في 28 شباط/فبراير.

محطة للطاقة النووية في أبوظبي

واندلع حريق إثر ضربة بطائرة مسيرة بجوار محطة للطاقة النووية في أبوظبي، وفق ما أعلنت السلطات الإماراتية التي نددت بتصعيد خطير لم تحدد بعد الجهة التي تقف خلفه، رغم تلميح مسؤول رفيع المستوى إلى دور إيراني.

وأكدت السلطات عدم تسجيل إصابات أو أي تأثير على مستويات الإشعاع.

وقالت وزارة الدفاع الإماراتية إن الطائرة المسيرة التي سقطت قرب المحطة كانت واحدة من ثلاث «دخلت الدولة من جهة الحدود الغربية»، وأصابت «مولدا كهربائيا خارج المحيط الداخلي لمحطة براكة للطاقة النووية في منطقة الظفرة»، ما تسبب بحريق.

وأكدت أن «التحقيقات جارية لمعرفة مصدر الاعتداءات، وسيتم الكشف عن المستجدات بعد انتهاء التحقيقات».

ولمح مسؤول إماراتي إلى دور مباشر أو غير مباشر لإيران في هجوم الأمس، من دون أن يسميها.

وكتب أنور قرقاش، مستشار الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد، في منشور على منصة إكس، إن «الاستهداف الإرهابي لمحطة براكة للطاقة النووية النظيفة، سواء جاء من الموكل الأصيل أو عبر أحد وكلائه، يمثل تصعيدا خطيرا ومشهدا مظلما يخرق كافة القوانين والأعراف الدولية، في استهتار إجرامي بأرواح المدنيين في الإمارات ومحيطها».

وأضاف «لن يلوي أحد ذراع الإمارات، ولن ينجح في تقويض رؤيتها ونجاحها ورسالتها الملهمة لشعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار».

ونددت وزارة الخارجية الإماراتية بـ»الاعتداء الإرهابي الغادر». واعتبرت في بيان أن «هذه الاعتداءات تمثل تصعيدا خطيرا وتعديا مرفوضا وتهديدا مباشرا لأمن الدولة»، مشددة على «ضرورة وقف هذه الاعتداءات الغادرة فورا بما يضمن الالتزام الكامل بوقف جميع الأعمال العدائية». وأكدت أنها «لن تتهاون في حماية أمنها وسيادتها تحت أي ظرف، وأنها تحتفظ بكامل حقوقها... في مواجهة أي تهديد أو ادعاء أو عمل عدائي».

وأوضح مسؤول في شركة كوريا للطاقة الكهربائية (كيبكو) أنه لم تقع إصابات ولم تتعرض المحطة لأي أضرار.

لبنان

واستشهد خمسة أشخاص بينهم طفلان أمس في غارات إسرائيلية على جنوب لبنان وفقا لوزارة الصحة، مع مواصلة جيش الاحتلال غاراته وإصدار إنذارات لإخلاء قرى بعيدة عن الحدود، رغم إعلان تمديد الهدنة.

وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية عن سلسلة غارات على قرى في جنوب لبنان، وضربتين استهدفتا بلدة سحمر في منطقة البقاع (شرق).

وأعلنت وزارة الصحة في حصيلة غير نهائية استشهاد ثلاثة أشخاص «بينهم طفل» وإصابة ثمانية آخرين «بينهم ثلاثة أطفال أحدهم رضيع» في غارة على بلدة طيرفلسية، بينما أسفرت غارات على بلدة طيردبا عن استشهاد شخصين «بينهما طفلة وثلاثة جرحى». كما أصيب أربعة أشخاص في غارتين على بلدتي الزرارية وجبشيت.

في غضون ذلك، أنذر جيش الاحتلال سكان تسع قرى تقع في مناطق بعيدة عن الحدود في جنوب لبنان بوجوب إخلائها قبل أن يقصفها، علما أنه سبق أن حذر سكان بعضها بالإخلاء السبت أيضا.

من جهته، أعلن حزب اللّه أمس تنفيذ عمليات عدة ضد قوات الاحتلال التي تحتل قرى في جنوب لبنان.

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس قبيل اجتماع حكومي «نقوم بالكثير هناك (في جنوب لبنان)، نسيطر على مناطق، ونطهر مناطق».

وأضاف «نحن نواجه اليوم تحدي تحييد طائرات إف بي في المسيرة»، في إشارة إلى محلقات انقضاضية صغيرة الحجم وزهيدة الكلفة، يستخدمها حزب اللّه ضد جيش الاحتلال في جنوب لبنان، وتشكل تحديا لصعوبة التعامل معها.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام اللّه
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر